

تحليل تأثير التغيرات في أسعار البترول على تدفق  
الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة (2000-2016م).  
Analysis the impact of changes in oil prices on the flow  
of foreign direct investment in Algeria during the period (2000-2016).

بلعابد فاييزة<sup>1\*</sup>، موري سمية<sup>2</sup>، كروش صلاح الدين<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جامعة طاهري محمد بولاية بشار.

<sup>2</sup> جامعة طاهري محمد بولاية بشار.

<sup>3</sup> المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف بولاية ميلة

تاريخ الاستلام : 2020/08/21 ؛ تاريخ القبول : 2020/10/09 ؛ تاريخ القبول : 2020/10/30

**ملخص :** تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر تراجع سعر البترول على الحجم الوارد من الإستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر، بالأخص بعد السداسي الثاني من سنة 2014 لما لجأت الحكومة إلى إجراءات صارمة في مجال التجارة الخارجية، وخفضت من حجم الانفاق الحكومي الذي يعد أحد أهم محفزات جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، لهذا حاولنا بناء نموذج قياسي للدراسة لأجل تقدير العلاقة في المدى القصير أو الطويل باعتماد اختبار التكامل المشترك و إختبارات السببية لنحصل على نتيجة لدراستنا؛ خلصت الى الحجم الوارد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، قد يؤثر على سعر البترول بالأسواق العالمية في المدى الطويل و العكس غير صحيح، على هذا الأساس تم الإستنتاج بأن هناك عوائق أخرى تحد من إستقطابه و لهذا يجب على الجزائر تفعيل أليات تعمل على إستقطاب الحجم المطلوب منه.

**الكلمات المفتاح :** استثمار أجنبي مباشر، سعر بترول، دول أوبك، دولة مضيضة .

**تصنيف JEL :** F21 ؛ Q4 ؛ Q43 ؛

**Abstract:** his study is designed to shed light on the impact of the decline in the price of oil on the size of the foreign direct investment to Algeria, especially after the second semester of the year 2014, the government resorted to the strict measures in the field of foreign trade, and reduced the size of government expenditure, which is one of the most important pests FDI incentives, for this study we tried to build a standard model for the assessment of the relationship in the short or long-term adoption of common integration test and tests of causation and to get the result of our consideration; concluded that the size of the foreign direct investment payback to Algeria, may affect the price of oil in the world markets in the long term and the contrary is incorrect, on this basis, it was concluded that there are other constraints limit attracting it, and this should be on Algeria activating mechanisms Working to attract the required size.

**Keywords:** Foreign direct investment؛ the price of oil؛ the OPEC countries؛ the host State.

**Jel Classification Codes :** F21؛ Q4 ؛Q43؛

\* Corresponding author, e-mail: [b\\_fayza@yahoo.fr](mailto:b_fayza@yahoo.fr)

## I- تمهيد :

الجزائر شأنها شأن الدول النامية لم يتوقف سعيها الحثيث عن جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لاسيما في ظل تزايد إنفتاحها على العالم الخارجي، وتبنيها لفلسفة إقتصاد السوق إضافة إلى إندماجها ضمن منظومة الإقتصاد العالمي عن طريق تهيئة مناخ الإستثمار، بإصدار جملة من القوانين المحفزة لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر تقوم على تقديم حوافر مالية، وضريبية، وأخرى متعلقة بالتصدير، والإستيراد مغرية إلى جانب تهيئة العديد من الهياكل القاعدية وفق المقاييس العالمية الحديثة بما يتلاءم، ومتطلبات المرحلة القادمة لكن رغم هذا كله إلا أن نصيبها من تدفقاته أقل بكثير من المستوى المطلوب بكل قطاعات الإقتصاد الوطني، والسبب الحزمة من العقوبات التي جعلت الجزائر تصنف من طرف الهيئات الدولية بالأخص التي تعنى بشؤون الإستثمار في مراكز متأخرة على جميع المستويات بهذه المؤشرات الصادرة عن هذه الأخيرة، لتتظافر مع مشكلة انخفاض أسعار البترول (القطاع الذي يحظى بالدرجة الأولى من حيث استقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة)، و في ظل هذا الواقع و بالنظر للإمكانيات البشرية، والمادية التي تزخر بها الدولة إضافة إلى موقعها جيو إستراتيجي لا بد من محاولة خلق السبل الكفيلة لتوفر مناخ إستثماري جذاب له القدرة على رفع نصيبها من حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الواردة خارج قطاع المحروقات، وبالتالي الإندماج في الإقتصاد العالمي أكثر.

لقد حاولت الجزائر بصياغة سياسة فعالة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تهيئة المنظومة التشريعية المنظمة لقوانين الاستثمار الاجنبي من جهة، و من جهة اخرى من خلال تهيئة المناخ الملائم لهاته الاستثمارات عن طريق استخدام ادوات السياسة المالية كالضرائب، وذلك من خلال اقرار سلسلة من الاعفاءات الجبائية من مختلف الضرائب، و الرسوم، واستخدام اداة الانفاق الحكومي عن طريق المشايخ الاستثمارية التي تساعد و تهيء لتنفيذ هاته الاستثمارات، لكن تراجع اسعار البترول في السوق العالمي من فترة لأخرى بالأخص ما حدث خلال السداسي الثاني من سنة 2014، اثر أيضا على السياسة المالية للدولة مما إنعكس أيضا على تدفقات الاستثمار الاجنبي بالسلب خلال هاته الفترة.

مشكلة الدراسة؛ على هذا الأساس يمكن صياغة إشكالية هذا المقال على النحو التالي:

ما طبيعة واتجاه العلاقة بين كل من أسعار النفط، وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2016؟ .  
أهمية الدراسة؛ إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر أصبح مفروض في إطار العولمة الإقتصادية، و الإنفتاح على الإقتصاد العالمي قبل كل شيء، و من جهة أخرى إعمتاده كألية ناجعة لتغذية إيرادات الجزائر بعد السقوط الحر لأسعار البترول بالأسواق العالمية من الفترة للأخرى و هذا الأهم، لأجل هذا تسعى جل دول العالم خاصة النامية منها التي تتوفر على مقومات التنمية الرائدة لاسيما في قطاعات لها من الأولوية ما يخدم اقتصادها إلى الجذب، والتعامل مع الشركات الأجنبية بكل الحقول التنموية للإقتصاد القومي، وتحديد غير المستغلة منها على هذا الأساس لا بد من الربط ما بين سياسات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، والسياسات الوطنية للإستفادة القصوى من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة بما يخدم الإقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة؛ يهدف إلى تشخيص واقع الحجم الوارد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل انخفاض سعر البترول بالأسواق العالمية، إضافة إلى محاولة تقديم بعض سياسات تنمية الحجم الوارد منه إلى الجزائر لأنه أصبح مفروض في إطار تشجيع الإنفتاح على الإقتصاد العالمي تعتمد كألية لتحسين مستوى مؤشرات المربع السحري لكالدور.

فرضيات الدراسة؛

(أ)- توجد علاقة في اتجاه واحد من أسعار النفط نحو تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

(ب)- توجد علاقة في اتجاه واحد من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر نحو أسعار النفط إلى الجزائر.

نموذج الدراسة؛

للإجابة على الإشكالية المطروحة، إضافة إلى تأكيد فرضية المقال نعالج بحثنا هذا من خلال عرض العناصر التالية:

1. الإطار المفاهيمي للإستثمارات الأجنبية المباشرة.

2. واقع تأثير تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري (2000\_2017).

3. قراءة تحليلية في تراجع أسعار البترول بعد الأزمة العالمية لسنة 2008.

4. دراسة قياسية لانخفاض اسعار البترول على الاستثمار الاجنبي المباشر.

1.I.1- الإطار المفاهيمي للإستثمارات الأجنبية المباشرة:

أ. مفهوم الإستثمارات الأجنبية المباشرة: يعتبر الإستثمار أحد مكونات الطلب الفعال، ويعني ببساطة الإضافة إلى الثروة المترابطة أي يؤدي إلى زيادة أو المحافظة على رأس المال، وبالتالي يقوم بالدور الرئيسي في مواجهة الطلب المتزايد. (محمد، بدون تاريخ، بدون صفحات)

كما يعرف صندوق النقد الدولي (FMI) الإستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في إقتصاد ما على مصلحة دائمة، في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر، و المؤسسة إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. (محمد، بدون سنة، بدون صفحات)

ب. دوافع الإستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف الدولة المضيفة: تلجأ الدول النامية إلى الاستعانة بالموارد والمدخرات الأجنبية على رأسها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، في حال قصور الموارد المحلية غير التضخمية عن تمويل المعدلات المنشودة للاستثمارات القومية، كما تنشأ هذه الحاجة للموارد الأجنبية لتغطية ما يسمى بالفجوة الإدخارية، و فجوة الصرف الأجنبي كذلك المنافسة التي تمارسها الشركات الأجنبية على الشركات المحلية تدفعها إلى إدخال التكنولوجيات الحديثة لضمان البقاء، و الاستمرار إضافة إلى الإستفادة من التكنولوجيا من خلال إحتكاك الشركات المحلية بالشركات الأجنبية الموردة للتكنولوجيا الجديدة، و العالية خاصة إذا تبع ذلك مساعدة تقنية وتكوين للعمال المحليين، أيضا القيام بإحلال الواردات عن طريق إنتاج المستثمر الأجنبي لمنتجات كانت تستورد من الخارج، كما يمكن أن تؤدي هذه العمليات إلى تصدير الفائض من المنتج إلى أسواق أجنبية أخرى، وبهذا يمكن التحسين من مستوى كل من ميزان المدفوعات، والميزان التجاري. (قدي عبد المجيد، 2005، الصفحة 251)

ت. منافع الإستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة: يعتبر إضافة إلى التكوين الرأسمالي، وأداة لنقل المعرفة الفنية، وتنمية المهارات المحلية التنظيمية، والإدارية، و التسويقية، بالإضافة إلى خلق صناعات وطنية تساعد المشاريع الأجنبية فيما تحتاجه من مستلزمات الإنتاج، أو تقوم ببعض عمليات التصنيع، أو التسويق لمنتجات هذه المشروعات، و إلى التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات وزيادة حصيلتها صادراتها مما يساهم في التقليل من عجز الميزان التجاري، و إلى زيادة مستوى التشغيل، والدخول المتأتمية من خدمات الإستثمار للأراضي، والمباني وغيرها.

كما له تأثير إيجابي على إنتاجية عوامل الإنتاج، و على تنفيذ برنامج الخوصصة و يساهم في زيادة حجم الإيرادات العامة للدولة المضيفة بزيادة الحصيللة الضريبية، و يؤدي إلى إدخال أسلوب فني جديد في إنتاج سلعة معينة، إلى جانب كشف مصدر جديد للمادة الأولية اللازمة لإنتاج سلعة معينة، كما تعمل الشركات الأجنبية على تدريب العمالة المحلية و إكسابها المهارات الحديثة، و يحفز الخبرات الوطنية على عدم الهجرة للخارج بسبب ما يوفره من فرص، وظروف العمل التي تسعى إليها هذه الخبرات خارج البلاد. (بيبي وليد، 2014\_2015، الصفحة 127\_128)

يساهم كذلك في إحداث التطور التكنولوجي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة، والمتطورة كما يكيفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع. (إيهاب إبراهيم محمد إبراهيم، 2011 ، الصفحة 35\_39)

## 2. واقع تأثير تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على متغيرات الإقتصاد الكلي الجزائري (2000\_2017):

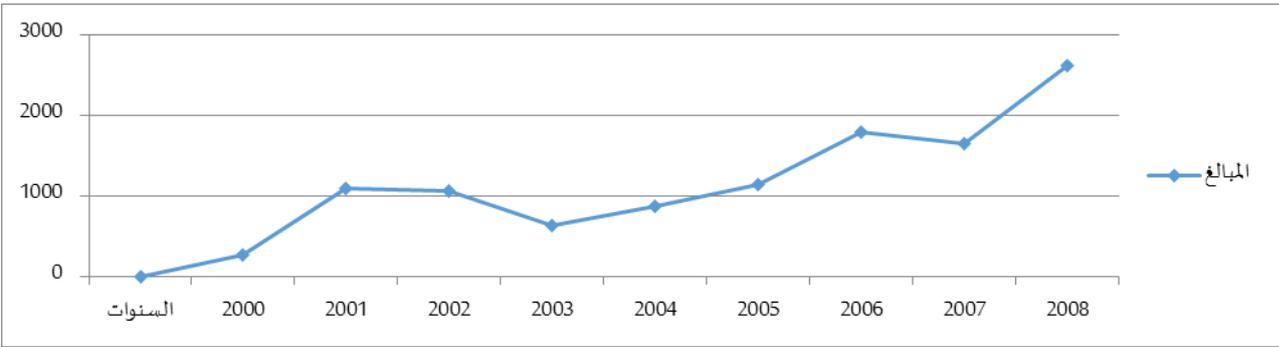
أ. الفترة الأولى من (2000\_2008): حسب ما يوضح الجدول، والشكل البياني التاليين تطور حركة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

### الجدول (رقم 1): حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2000\_2008). الوحدة: مليون دولار أمريكي.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المبالغ	280,1	1107,9	1065	638	882	1145	1795,4	1661,8	2632,1

المصدر: \_ تقرير الإستثمار العالمي 2015. قاعدة البيانات عن الإستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل (رقم 1): حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر (2000\_2008). الوحدة: مليون دولار أمريكي.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

لقد ارتفع حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بأغلب سنوات هذه الفترة خلال 2001، و2002، و2005، و2006، و2007، و2009 نتيجة تحسن واقع مناخ الإستثمار لأن الدولة إعتمدت برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001\_2004)، والبرنامج التكملي لدعم الإنعاش الإقتصادي (2005\_2009)، ومن الناحية القانونية صدور قانون 2001 الذي نص على الحرية التامة للإستثمار كما أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الإمتيازات التي طلبها المستثمر عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، كذلك نصت المادة (41) منه بأن يعرض أي نزاع بين المستثمر الأجنبي، والدولة الجزائرية إما بفعل المستثمر الأجنبي أو بسبب إجراء إتخذته الدولة الجزائرية ضده على المحاكم المختصة. (مروان شموط و كنجو عبود كنجو ، 2008 ،الصفحة 10)

إضافة إلى التعديل المرافق له خلال 2006 حيث بموجبه القدرات الخاصة بالإستثمار أصبحت محددة، ومنظمة على مستويات، المستوى الإستراتيجي تتمله وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات تحت عنوان الترقية و تجديد الإستثمار من مهامه إعداد السياسة الوطنية للإستثمار مع السهر على تطبيقها، والمستوى الثاني التنفيذي يمثل حاليا بوكالتين تقوم كل منهما بمهامها تحت مراقبة وزارة الصناعة وترقية الإستثمارات، كذلك سمح هذا القانون لكل مستثمر مهتم بالحصول على قرض الإستثمار في الجزائر سواء كان شخص طبيعي أو معنوي لبنشئ مشروع إستثماري بإنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من رأس مال المقيم، أو غير المقيم، أو بمشاركة شخص، أو مجموعة أشخاص طبيعيين، أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأس مال مؤسسة قائمة في شكل مساهمة نقدية، أو عينية، أو إستعادة النشاطات في إطار حوصصة كلية، أو جزئية (حدة رايس و مروة كرامة، 2012 ، الصفحة 65\_70) بدون أن ننسى عودة الإستقرار الأمني، والسياسي للجزائر خلال هذه الفترة .

و عن واقع مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي خلال هذه السنوات التي زاد بها حجم تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، بالنسبة لمعدلات النمو الإقتصادي حسب الديوان الوطني للإحصائيات ونشرات صندوق النقد العربي خلال 2001، و2002، و2005 كانت معدلاته تقدر بـ 2,5%، و 4,7%، و 5,1% على التوالي (الديوان الوطني للإحصائيات+ صندوق النقد العربي)، و فيما يخص رصيد الميزان التجاري خلال 2004 و 2008 لقد كان في زيادة مستمرة سنة بعد أخرى بحيث كان يقدر بـ 14,270 مليون دولار أمريكي، و 40,577 مليون دولار أمريكي على التوالي. (صندوق النقد العربي، 2000 و 2015 ، الصفحة 23 و494)

و فيما يخص تأثيره على الإستثمار المحلي كمحفز و مكمل له في نفس الوقت نستدل بتأثيره من خلال مؤشر نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر في تكوين راس المال الثابت، بحيث قدرت خلال هذه الفترة بـ 8,861% خلال سنة 2001 و 6,791% خلال سنة 2006، و بدون أن ننسى تأثيره على حجم الإنتاج و خير دليل على ما نقول حجم الصادرات خلال هذه الفترة بحيث نلاحظ خلال 2005، و 2006 لمازاد حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة زاد بالمقابل حجم الصادرات بحيث حسب المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الألي للجمارك قدرت بـ 44395.10<sup>6</sup> مليون دولار أمريكي، و 54741.10<sup>6</sup> مليون دولار أمريكي على التوالي (المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الألي للجمارك)، ونفس الشيء مع التوظيف بحيث خلال الفترة 2002\_2012 وظفت الإستثمارات الأجنبية المباشرة حوالي 113879 عامل. (تقرير الإستثمار،الجزائر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، 2014 ، بدون صفحات) وبالتالي هذا ما يفسر أهمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة في تحسين مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي.

ب. الفترة الثانية من (2011\_2017):

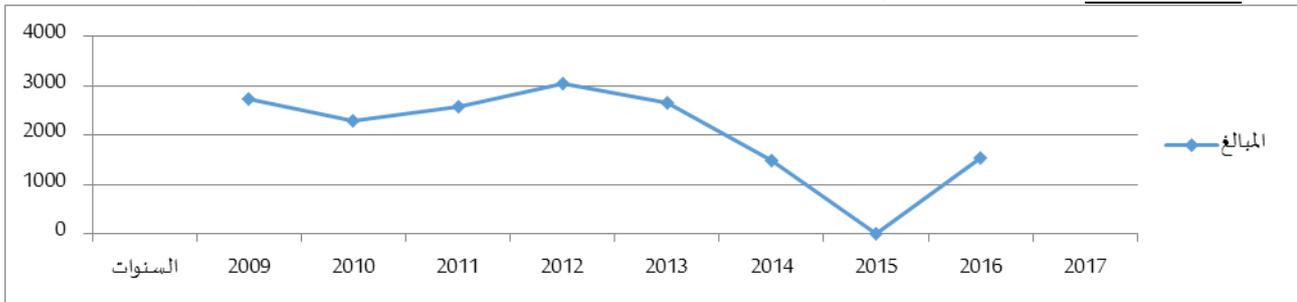
**الجدول (رقم 2): حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال (2010\_2017). الوحدة: مليون دولار أمريكي.**

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المبالغ.	2746,2	2300,2	2580	3052,3	2661,1	1488	587,3-	1546	-

Source: ©UNCTAD, FDI/MNE database ([www.unctad.org/fdistatistics](http://www.unctad.org/fdistatistics)). 1990-2015

تقرير الإستثمار العالمي 2015. قاعدة البيانات عن الإستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل (رقم 2): حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال (2010\_2017). الوحدة: مليون دولار أمريكي.



المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

و نفس الشيء خلال هذه الفترة لأن تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر كانت كبيرة بإستثناء سنة 2015 كما هو موضح في معطيات الجدول أعلاه، بسبب كما هو معلوم إنخفاض سعر البترول في الأسواق العالمية خلال السداسي الثاني من سنة 2014 و خلال 2016 إرتفع حجم التدفقات الواردة منه إلى الدولة مرة أخرى، نتيجة التحسن الملحوظ الذي شهده مناخ الإستثمار سواء من الناحية الإقتصادية كإستمرار البرنامج الأخير من برامج الإنعاش الإقتصادي المتمثل في برنامج التنمية الخماسي (2010\_2014)، و من الناحية القانونية أهم الإصلاحات الإجرائية إلى غاية نهاية سنة 2010 كانت على شكل إقرار لوائح جديدة لتسهيل تراخيص البناء، وتخفيض كل من تكلفة نقل الملكية، ومعدل الضريبة على دخل الشركات في بعض القطاعات من 25% إلى 19%، إضافة إلى إعتماد قوانين جديدة للإجراءات المدنية مع محاولة الزيادة من كفاءة المحاكم بهدف تعزيز سرعة تنفيذ العقود التجارية. (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2011، الصفحة 171)

لكن في أول يناير من سنة 2014 تم تشريع قانون جديد للإستثمارات الأجنبية ينص على عدم إمكانية إنجاز الإستثمارات الأجنبية بالجزائر إلا في إطار الشراكة، و تم تحديد نسبة المساهمة الوطنية المقيمة بـ 51% على الأقل من رأس المال الإجتماعي، كما أكد هذا التشريع أيضا على أن تنجز هذه الإستثمارات في حرية تامة شرط أن تأخذ بعين الإعتبار التشريعات الخاصة بحماية البيئة، كذلك أحرر هذا التشريع أيضا هذه الإستثمارات بتقادم ميزان به فائض من العملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال فترة نشاط هذا المشروع، و بعدم إمكانية ممارسة أنشطة الإستيراد لأجل إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب. (تقرير الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، الجزائر، فبراير 2015، الصفحة 10\_14)

بالتالي يمكن الإشارة بأن هذا القانون الأخير قد تظافر مع إنخفاض سعر البترول في الأسواق العالمية خلال سنة واحدة، هذا ما أدى دون شك إلى إنخفاض حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال سنة 2015، و حتى تحفز الدولة تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة من جديد إليها شرعت خلال سنة 2015 تدابير جديدة في شكل تعديلات للأمر رقم (03\_01) بقانون المالية لترقية الإستثمار عن طريق تشجيع العمليات الإنتاجية في بعض الأنشطة الإقتصادية، وكذلك التخفيض من معدل ضرائب المؤسسات. (تقرير الإستثمار، الجزائر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، 2014 ، بدون صفحات)

و خلال سنة 2016 صدر قانون جديد للإستثمار قدم إعفاء إضافي إلى المزايا الممنوحة للمشروعات الإستثمارية يتمثل في إعفاء السلع عند الجمركة من إجراءات التجارة الخارجية و التوطين البنكي، و خلال مرحلة الإنجاز تمنح الإستثمارات تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإجمالية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، وخلال مرحلة الإستغلال بنسبة 50% أما الإستثمارات المنجزة في مناطق تتطلب تميمتها مساهمة خاصة من قبل الدولة تتعهد لها الدولة خلال مرحلة الإنجاز بالتكفل جزئيا، أو كليا بنفقات أشغال المشروع الإستثماري الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار بعد تقييمها من قبل الوكالة، إلى جانب تخفيض مبلغ الإتاوة الإجمالية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، و خلال مرحلة الإستغلال تمنح هذه الإستثمارات إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات،

و من الرسم على النشاط المهني لمدة 10 سنوات، كما منح أيضا هذا القانون مزايا إضافية لفائدة النشاطات ذات الإمتياز و التي تعمل على خلق مناصب شغل إلى جانب منح المستثمر الأجنبي ضمان تحويل رأس المال المستثمر مع العائدات الناتجة عنه. (مرسوم تشريعي، الجريدة الرسمية، أوت 2016، بدون صفحات)

و هذا ما أدى إلى إرتفاع حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال سنة 2016، لكن تجدر الإشارة بأن هذه الأخيرة مازالت دون المستوى المطلوب لتحقيق التنمية الإقتصادية بالجزائر بسبب الفساد الإداري و ثقل و التماطل في تنفيذ الإجراءات الإدارية، المؤكد من طرف كل من تقارير منظمة الشفافية الدولية و سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة خلال الفترة (2010\_2014) وعن البنك الدولي، إضافة إلى ما أقرته المؤشرات الدولية والإقليمية عن مناخ الإستثمار الجزائري حيث تحصل على مراتب متأخرة في مكونات هذا المؤشر خلال الفترة محل الدراسة، و لتشخيص تأثير إنخفاض حجم تدفقه على مؤشرات الإقتصاد الكلي خلال هذه الفترة سوف نسلط الضوء على سنة 2015 حيث خلال هذه الأخيرة معدل النمو الإقتصادي أو الناتج المحلي الإجمالي بإعتباره كمؤشر له، لقد إحتفظ بنفس نسبة النمو خلال سنتي 2014 و 2015 على التوالي التي قدرت بـ 3,8% أما خلال سنة 2016 قدرت بـ 3,3% رغم زيادة حجم تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة كما هو موضح في بيانات الجدول أعلاه، وبالتالي يمكن الإستنتاج من هذا التحليل أولا تأكيد القول السابق بأن حجم الإستثمارات الواردة إلى الجزائر ضئيل جدا وأقل من المستوى المطلوب، أو ثانيا نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أيضا ضئيلة جدا بمعنى الإستثمار الأجنبي المباشر يكاد لا يؤثر في معدل النمو الإقتصادي (قاعدة بيانات البنك الدولي)، وبالنسبة لرصيد الميزان التجاري الجزائري خلال سنة 2015 أخذ الإشارة السالبة(حوالي 13 714 -) وخلال سنة 2014 كانت قيمة هذا الرصيد تقدر بـ 4 306 مليون دولار و خلال 2013 كان يقدر رصيده بـ 9 946 مليون دولار، و بمقارنة هذه الأرصدة خلال السنوات الثلاثة مع حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر المتضمنة بالجدول أعلاه، خلال سنة 2015 لما كان رصيد الميزان التجاري سالب أيضا الحجم الوارد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة كان سالب، ولما كان رصيد الميزان التجاري خلال سنة 2013 هو ضعف رصيد الميزان التجاري لسنة 2014 حدث نفس الشيء مع حجم الإستثمارات الأجنبية الواردة خلال سنة 2013 كانت ضعف ما إستقطبته الجزائر خلال سنة 2014، و هذا ما يؤكد التأثير الإيجابي للإستثمارات الأجنبية المباشرة على رصيد الميزان التجاري الجزائري.

وبالنسبة لتأثيره على الإستثمار المحلي لقد كانت نسبة مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تكوين رأس المال الثابت خلال سنة 2015 أقل من الصفر أو سالبة بما أن حجم تدفقه كان كذلك كما هو موضح في الجدول رقم 02 أعلاه، و فيما يخص تأثيره على حجم الإنتاج والتوظيف بالنسبة للإنتاج أفضل مؤشر يعبر عنه حجم الصادرات الجزائرية خلال سنة 2015 كانت تقدر بـ 37 787 مليون دولار، في حين كانت تقدر بـ 62886 مليون دولار و 64 974 مليون دولار خلال 2014 و 2013 على التوالي (المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الألي للجمارك)، و بالمقارنة كما تم الإشارة سابقا مع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد توجد علاقة طردية بين زيادة حجم هذا الأخير وزيادة حجم الصادرات، ما يؤكد التأثير القوي والإيجابي للإستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم الإنتاج الوطني، ونفس الشيء بالنسبة لتأثيره على حجم التوظيف حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار خلال سنة 2014 قامت الشركات الأجنبية بخلق حوالي 18175 منصب عمل خلال سنة 2014 وحوالي 14951 منصب عمل خلال سنة 2015، بالتالي ما يمكن إستنتاجه من هذا التحليل إن الإستثمارات الأجنبية المباشرة لها دور كبير في تحسين مستوى مؤشرات الإقتصاد الكلي، و على هذا أساس تعتمد معظم الدول النامية خاصة التي تعتمد على عائدات المحروقات كألية لتحقيق التنمية الإقتصادية (حالة الجزائر).

### 3. قراءة تحليلية في تراجع أسعار البترول بعد الأزمة العالمية لسنة 2008:

شهد الإقتصاد العالمي عام 2009 المزيد من التدهور والفوضى المالية، وأصبح واضحا في بداية العام بأن العالم يمر بأسوأ حالات الركود الإقتصادي منذ ثلاثينيات القرن الماضي، مما انعكس على السوق النفطية خلال الأشهر الأولى من العام، ومع مرور الوقت خلال العام بدأت تظهر بوادر التحسن و الانتعاش الإقتصادي بالأخص في النصف الثاني من العام، الأمر الذي ترتب عنه اتجاه تصاعدي بشكل عام على الرغم من بعض حالات التراجع لتستقر سلة أوبك عند مستويات تتراوح ما بين حوالي 65 إلى أكثر من 75 دولار للبرميل للأشهر السبعة الأخيرة من العام بالمقارنة مع حوالي 40 دولار للبرميل في بداية العام. (التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، 2010، الصفحة 91)

إن استمرار ضغط الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط طيلة عام 2009 -رغم الاتجاه التصاعدي- جعلتها في حالة من التذبذب حيث إنخفض المعدل السنوي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك من 94.45 دولار للبرميل في عام 2008، إلى نحو 61.06 دولار للبرميل بانخفاض قدره 33.4 دولار للبرميل و بخصوص المعدلات الفصلية لأسعار النفط خلال سنة 2009، قد سجل سعر سلة أوبك 42.9

دولار للبرميل خلال الربع الأول من العام بانخفاض قدره 9.6 دولار للبرميل، وهو ما يعادل 18.3% بالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2008، ووصل متوسط السعر إلى 58.5 دولار للبرميل خلال الربع الثاني من العام، مرتفعا بحدود 15.6 دولار للبرميل و هو ما يعادل 36.4% بالمقارنة مع الربع الأول، كما شهد الربع الثالث ارتفاعا في السعر بواقع 9.2 دولار للبرميل أي ما يعادل 15.7% بالمقارنة مع الربع الثاني ليصل إلى 67.7 دولار للبرميل، أما بالنسبة للربع الرابع فقد ارتفع معدل السعر بواقع 6.6 دولار للبرميل أي ما يعادل 9.7% بالمقارنة مع الربع الثالث ليصل إلى 74.3 دولار للبرميل، و لقد تضافرت مجموعة من الأسباب التي ساهمت في انخفاض أسعار البترول سنتي 2008 ، و 2009 تتمثل في:

أ. انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي: انخفضت معدلات النمو الاقتصادي من 5.2 سنة 2007 إلى 3.0 سنة 2008 ثم إلى - 1.1 عام 2009، وعلى مستوى المجموعات الدولية فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية من 2.6% عام 2007 إلى 0.6% عام 2008 ثم إلى - 3.4 عام 2009. (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، 2007 و 2008 و 2009، بدون صفحات).

لقد كان الارتباط بين معدلات النمو الاقتصادي و معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط وثيقا جدا، إذ أدى الانخفاض الكبير في معدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال سنتي 2008 ، و 2009 إلى انخفاض في معدلات نمو الطلب على النفط حيث بلغ 1.2% عام 2007 ليتقلص إلى -0.3% ثم إلى -1.6% عام 2009، و يتتبع معدلات النمو في الطلب العالمي على النفط خلال عام 2008 و 2009 يلاحظ جليا مدى التقلبات في معدلات النمو استجابة لحالة الركود التي هيمنت على الاقتصاد العالمي بشكل عام. حيث انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من عام 2008 بمستوى 1.2 مليون برميل في اليوم مقارنة بالربع الأول، ثم واصل انخفاضه خلال الربع الثالث بمستوى 0.7 مليون برميل في اليوم حيث بلغ إجمالي الطلب العالمي على النفط في نهاية الربع الثالث مستوى 84.8 مليون برميل يوميا، و بلغ المتوسط العام للطلب العالمي على النفط خلال عام 2008 مستوى 85.8 مليون برميل يوميا. (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك ، 2008، بدون صفحات) و استمر الطلب العالمي على النفط في التراجع حتى بلغ أدنى مستوياته في الربع الثاني من عام 2009 عندما بلغ 83.1 مليون برميل يومي، منخفضا بحدود 0.9 مليون برميل يومي بالمقارنة مع الربع الأول من العام ثم بدأ يسجل بعض التحسن خلال النصف الثاني من العام.

ب. انحسار نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط: بعد أن وجد أصحاب صناديق التحوط، والصناديق الاستثمارية ضالتهم في الأسواق الآجلة للنفط الخام لجني أرباح كبيرة من خلال بيع، و شراء البراميل الورقية و ذلك خلال مرحلة بروز الأزمة و في ظل تخفيض معدلات الفائدة من طرف البنك الاحتياطي الأمريكي الأمر الذي أسهم في ارتفاع أسعار النفط (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك ، 2009، بدون صفحات) فإنه وبعد تعمق الأزمة المالية والانهيار في أسواق الأسهم بدأ المستثمرون بتصفية مراكزهم على عجل في الأسواق المستقبلية في ظل عدم اليقين وبوادر الركود الاقتصادي، مما أدى إلى انحصار دور المضاربات في تلك الأسواق، و انعكس ذلك على انخفاض حاد في الأسعار، مما يعكس تميز أسواق النفط من أنها من أسرع ، و أشد الأسواق حساسية تجاه التغيرات المحيطة بها، وقد شهد حجم الأصول المالية المتداول في السوق الآجلة للنفط انحساراً عارماً خلال النصف الثاني من عام 2008.

ت. الارتفاع في مستويات المخزونات النفطية: ساهمت الزيادات الملحوظة في مستويات المخزون التجاري لدى الدول الصناعية بشكل عام، و الولايات المتحدة بشكل خاص على الضغط على أسعار النفط نحو الانخفاض، حيث شهدت سنتي 2008 و 2009 ارتفاعا ملحوظا في إجمالي المخزونات النفطية العالمية ( التجارية و الإستراتيجية) حيث بلغت 6805 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2008، و يمثل ذلك ارتفاعا بنحو 165 مليون برميل أي بنسبة 2.5% عن سنة 2007، لتبلغ ما مقداره 6973 مليون برميل مع نهاية شهر ديسمبر 2009، و يمثل ذلك ارتفاعا بنحو 168 برميل أي بنسبة 2.5%. (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك، 2008 و 2009، بدون صفحات)

ث. ارتفاع الطاقات الإنتاجية الفائضة لدى دول الأوبك: تشير الأدلة التاريخية إلى أنه كلما كانت الطاقة الإنتاجية الفائضة مرتفعة، فسيكون هناك ضغط نزولي على الأسعار، وعلى نفس القدر من الأهمية سيكون تأثير الصدمات على أسعار النفط محدود (كريستوف آلسوب و بسام فتوح، 2010، الصفحة 16 و 37)، و بلجوء أوبك إلى قرار خفض في إمداداتها النفطية عند حدوث نقص في الطلب على النفط مع توفر العرض من قبل المنتجين من خارج أوبك لمحاولة المحافظة على توازن السوق، وذلك لمنع أسعار النفط من الانخفاض حيث قامت المنظمة بإجراء التخفيض في ثلاث مناسبات خلال عام 2008، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في مستويات الطاقة الإنتاجية الفائضة لدى الأوبك، و هو الأمر الذي يعطي نوع من الطمأنينة و يساهم في تبديد مخاوف نقص الإمدادات، وهذا ما يؤدي إلى تراجع الأسعار.

و شهد عام **2010** حالة من التوازن في سوق النفط العالمية تميزت باتجاه أسعار النفط مجددا نحو الارتفاع مع الاستقرار النسبي، بالمقارنة مع التقلبات الحادة التي اتسمت بها حركة أسعار النفط خلال العامين السابقين، بلغ معدل سعر خامات أوبك **77.45** دولار للبرميل في عام **2010** بالمقارنة مع **61.06** دولار للبرميل في عام **2009**، أي بارتفاع قدره **16.4** دولار للبرميل ونسبته **26.9%** و يعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى حالة الانتعاش الاقتصادي العالمي من الأزمة المالية العالمية. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، الصفحة 81) و خلال عام **2011** ارتفعت معدلات أسعار النفط العالمية ووصلت إلى مستويات غير مسبقة، حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر خامات أوبك عتبة **100** دولار للبرميل ليصل إلى **107.46** دولار للبرميل، بالمقارنة مع **77.45** دولار للبرميل عام **2010** أي بزيادة قدرها **30.01** دولار للبرميل ما يعادل حوالي **39%**. وقد تأثرت حركة أسعار النفط خلال عام **2011** بجملة من العوامل المتنوعة و المتداخلة، و باتجاهات متفاوتة منها ما دفع بالأسعار نحو الصعود تارة، و نحو الهبوط تارة أخرى و من أهم تلك العوامل ما يلي (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، بدون صفحات): التخفيض التراكمي و الذي قدره **4.2** مليون برميل في اليوم الذي أجرته منظمة أوبك في إنتاجها اعتبارا من بداية شهر يناير **2009**، و عدم اتخاذ المنظمة لقرارات لتغيير سياستها الإنتاجية طيلة الأعوام الثلاثة الماضية ( **2009-2011**)، ساعد في تقليص حجم الفائض في المعروض النفطي في السوق و كان عاملا حاسما وراء ارتفاع الأسعار، و حالة الاستقرار النسبي التي اتسمت بها خاصة خلال النصف الثاني من العام.

التوترات السياسية في المنطقة العربية التي بدأت في تونس خلال نهاية عام **2010** و ليبيا في **2011**، و ما صاحبها من قلق عالمي حول احتمال امتدادها لتشمل دول أخرى منتجة للنفط في المنطقة، و انعكاسات ذلك على الإمدادات على ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه المنطقة العربية في توفير امدادات النفط للسوق العالمية، هذا بالإضافة إلى احتدام التوتر بشأن برنامج إيران النووي، وما أثاره من مخاوف من احتمال تعطل الإمدادات بفعل التهديدات بغلق طرق النقل البحرية في الخليج العربي.

أزمة الديون السيادية في الدول المتقدمة وخاصة منطقة اليورو التي بدأت في اليونان لتشمل دولاً أخرى ليصبح العديد منها على حافة الإفلاس، والتي شكلت تحدي رئيسي للاقتصاد العالمي وقد كان لأزمة الديون السيادية في منطقة اليورو تأثيرات بالغة على الاقتصاد العالمي، و خاصة في النصف الثاني من العام من خلال تباطؤ معدلات نمو التجارة الدولية، واتخاذ تدابير تقشفية و تزايد الصعوبات الائتمانية في دول المنطقة.

التقلبات في أسعار صرف الدولار (عملة تسعير النفط في الأسواق العالمية) مقابل العملات الرئيسية، حيث استهزل الدولار العام بأداء ضعيف مقابل اليورو و الذي كان أحد الدوافع وراء الارتفاع في أسعار النفط خلال الأشهر الأولى من العام.

عوامل موسمية لها علاقة بالطقس خاصة الشتاء البارد في نصف الكرة الشمالي في بداية عام **2011**، بالمقارنة مع درجة الحرارة المرتفعة نسبيا خاصة في أوروبا خلال الربع الرابع من العام، هذا بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية والتي كانت كارثة "فوكوشيما" اليابانية من أبرزها خلال العام.

على الرغم من الإجراءات التي اتخذتها بعض الحكومات في البلدان الصناعية للحد من التقلبات الكبيرة في الأسعار، والمضاربات المفرطة في السوق كان للمضاربات دور في تذبذب الأسعار خلال العام حيث بلغ الفارق ما بين أعلى و أدنى معدل شهري لأسعار أوبك **25.3** دولار للبرميل خلال عام **2011** بالمقارنة مع **16.1** دولار للبرميل خلال عام **2010**.

و يعزى ذلك إلى تزايد اعتبار النفط كسلعة مالية ليس لأغراض المضاربات فحسب، بل أيضا لأغراض الإستثمارات طويلة الأمد من قبل صناديق استثمار متنوعة.

و مما لا شك فيه أن تفاقم الأحداث في المنطقة العربية كان بمثابة الأرضية الخصبة التي ساعدت في تزايد نشاط المضاربين خصوصا بعد أن طاللت التوترات دائرة البلدان المنتجة للنفط مثل ليبيا التي توقفت إنتاجها بصورة تكاد تكون تامة منذ اندلاع الثورة في فيفري وحتى شهر سبتمبر **2011**.

وتميزت سوق النفط العالمية خلال عام **2012** بحالة من التوازن واستقرت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك متراوحة بين **108** و **118** دولار للبرميل خلال معظم أشهر السنة، و حقق المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك مستوى قياسي بلغ **109.45** دولار للبرميل بالمقارنة مع **107.46** دولار للبرميل عام **2011** أي بزيادة **2** دولار للبرميل ما يعادل حوالي **2%**. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، بدون صفحات)

و كما هو عليه الحال خلال العام السابق تعد التطورات الجيوسياسية، وبؤر التوتر خاصة في المنطقة العربية من أهم العوامل التي كانت تدعم الأسعار، وتدفع بمستوياتها نحو الأعلى خلال عام 2012 و بالمقابل فإنه من الممكن اعتبار حالة التباطؤ الاقتصادي العالمي، و الأزمة المالية في منطقة اليورو من أهم العوامل التي أثرت سلبا على الأسعار، وعملت على الحد من ارتفاعها خلال العام.

وخلال عام 2013 شهدت الأسعار العالمية للنفط انخفاضا متواضعا ليصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 105.87 دولار للبرميل مقارنة مع 109.45 دولار للبرميل عام 2012، أي بانخفاض قدره حوالي 3.6 دولار للبرميل ما يعادل حوالي 3.3% (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، بدون صفحات)، وذلك في ظل الوفرة في الإمدادات التي نتجت بصورة رئيسية عن الزيادة الكبيرة في إمدادات دول خارج أوبك، وخاصة من أمريكا الشمالية و بحدود 1.2 مليون برميل يوميا، وفي المقابل شهدت إمدادات دول أوبك انخفاضا لتصل إلى 36 مليون برميل يوميا خلال العام. كما تأثرت الأسعار و باتجاهات متفاوتة بعوامل عديدة منها ما له علاقة بأساسيات السوق بما يعكس مستويات الطلب والعرض، بالإضافة إلى عوامل أخرى من أهمها التطورات الجيوسياسية و خاصة في سوريا و ليبيا ودول منتجة أخرى مثل نيجيريا وأنغولا و جنوب السودان.

كما شهدت أسعار النفط العالمية عام 2014 انخفاضا، حيث بلغ معدل سعر سلة خامات أوبك 96.2 دولار للبرميل مقارنة مع معدل السعر وصل إلى 105.87 دولار للبرميل سنة 2013.

و بلغت أسعار النفط خلال الأشهر الأخيرة من عام 2014 معدلات غير مسبقة من الانخفاض، حيث استقر معدل سعر سلة أوبك عند حوالي 59.5 دولار للبرميل في شهر ديسمبر مسجلا بذلك أدنى قيمة له من شهر ماي 2009، بتراجع شهري كبير مقداره 16.1 دولار للبرميل أو ما يوازي 21.3% عن السعر المسجل في الشهر الأسبق عند ما بلغ متوسط سعر البرميل 75.6 دولار للبرميل. وانخفضت الأسعار الفورية لسلة أوبك من 104.7 دولار للبرميل في الربع الأول و 105.9 دولار للبرميل في الربع الثاني إلى 73.4 دولار للبرميل خلال الربع الرابع.

#### وفيما يلي عرض لأهم أسباب انخفاض أسعار النفط خلال عام 2014.

تعد الولايات المتحدة الأمريكية المستهلك الأكبر للنفط في العالم، و قد شهدت وفرة كبيرة في إنتاجها للنفط الصخري لتبلغ معدل 4 مليون برميل يوميا، الأمر الذي أدى إلى انخفاض واردات الولايات المتحدة من الأوبك إلى النصف تقريبا، كما أوقفت استيرادها للنفط الخام من نيجيريا و يأتي هذا الانتعاش النفطي في السوق الأمريكي متزامنا مع تباطؤ نسبي في معدلات النمو الاقتصادي في البلاد، الأمر الذي يعكس بالضرورة على الطلب الأمريكي من النفط الذي يشهد تراجعا يلقي بضلاله على الأسواق المالية. (-www.sasapost.com/reasons-for-oil-price-drop)

مع بدأ انحدار الأسعار في بداية الربع الرابع من عام 2014، بدأ المستهلكون يتوقعون استمرار انخفاض الأسعار، وعزز توقعهم زيادة المعروض النفطي من خارج الأوبك، وقرار الأوبك في شهر نوفمبر 2014 بثبيت سقف الإنتاج اليومي عند 30 مليون برميل يوميا، ما أدى إلى تقليص حجم طلبهم آنذاك على النفط في انتظار الحصول عليه بأسعار أقل في المستقبل. و هذا ما قد يفسر حدوث زيادة محدودة في مستوى الطلب في الربع الرابع من 2014، مقارنة بما حصل في الربع الثالث الذي شهد قفزة هائلة في حجم الطلب على النفط.

و يرجع البعض قرار منظمة الأوبك الأخير إلى أسباب سياسية مبطنة تم تغليفها ببعد اقتصادي يتمثل في الحفاظ على حصص السوق، في حين أن السعودية وبالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء قرار رفع إنتاجها إلى معاينة إيران على سياستها تجاه جملة من القضايا في المنطقة على رأسها سورية، فضلا عن مساعي الضغط عليها بخصوص ملفها النووي

(www.dohainstitute.org/release/f996ec0b-adbd-4e8e-b4c8-2909807b76d6)، كما تستخدم أيضا النفط سلاحا ضد روسيا لإحداث خسائر في اقتصادها الذي يعتمد على عائدات تصدير هذه السلعة الإستراتيجية وذلك لمعاقبته على مواقفها وتصرفاتها بخصوص الأزمة الأوكرانية (حمد الراجحي، 2014، الصفحة 4)، و قضايا الشرق الأوسط، واستخدام إمدادات الطاقة للدول الأوروبية أداة للابتزاز السياسي.

(www.dohainstitute.org/release/f996ec0b-adbd-4e8e-b4c8-2909807b76d6)

ويتوقع بعض الخبراء استمرار أسعار النفط في الهبوط إذا استمر سعر صرف الدولار في الارتفاع مقارنة بباقي العملات، حيث شهد سعر صرف الدولار ارتفاعا نسبيا بداية من عام 2014 وارتفاعا متسارعا في الأسابيع الأخيرة، الأمر الذي دفع إلى تفسير انخفاض أسعار النفط بتراجع الطلب عليه بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار تزامنا مع قيام بعض دول أوبك بزيادة إنتاجها لتعويض انخفاض إنتاج بعض أعضائها الآخرين من غير أن تحسب حسابا لانخفاض الطلب بسبب ارتفاع سعر الدولار مما أدى لحدوث فائض في السوق.

(www.sasapost.com/reasons-for-oil-price-drop)

و خلال سنة 2015 واصلت أسعار النفط انخفاضها حيث وصل متوسط أسعار سلة الأوبك في جانفي 2015 إلى 44.4 دولار للبرميل لتسجل انخفاصاً بنسبة % 60.3 مقارنة بشهر جانفي 2014 . و بمقارنة السداسي الأول 2014 أين بلغ متوسط سعر الخام 108.95 دولار للبرميل و قد انخفض السعر ب % 46.8 مقارنة للسداسي الأول من عام 2015 بالسداسي الأول من سنة 2014 ليستقر عند المتوسط 57.91 دولار للبرميل. (النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أبريل 2015 ، الصفحة 15) وشهدت أسعار البترول خلال سنة 2016 أدنى مستوى لها منذ 12 سنة حيث انخفض إلى أقل من 30 دولار للبرميل.

## II – الطريقة والأدوات :

ثالثا: المحور الرابع: دراسة قياسية لأثر إنخفاض اسعار البترول على الاستثمار الاجنبي المباشر.

1.مدخل نظري حول السببية لجرانجر: يهدف اختبار جرانجر (Granger,C.W,1969, PP424-438) للعلاقة السببية بين المتغيرين للكشف عن وجود واتجاه هذه العلاقة من خلال اختبار فيشر الآني بين فرضيتي العدم التي تنصان أن المتغير الأول لا يُسبب المتغير الثاني، وأن المتغير الثاني لا يُسبب المتغير الأول بدرجة معنوية معينة، في مقابل الفرضيتين البديلتين التاليتين: المتغير الأول يُسبب المتغير الثاني والمتغير الثاني يُسبب المتغير الأول، وذلك بعد تقدير نموذج يُعرف باسم نموذج متجه الإندثار الذاتي (Vector Autoregressive) بدرجة إبطاء (P) يعطى بالصيغة الآتية:

$$\begin{cases} Y_t = \alpha_0 + \alpha_1.Y_{t-1} + \dots + \alpha_p.Y_{t-p} + \beta_1.X_{t-1} + \dots + \beta_p.X_{t-1} + \varepsilon_t \\ X_t = \alpha_0 + \alpha_1.X_{t-1} + \dots + \alpha_p.X_{t-p} + \beta_1.Y_{t-1} + \dots + \beta_p.Y_{t-1} + \varepsilon_t \end{cases}$$

مفهوم Granger للسببية. (Gourieroux, 1990, pp 442-446)

أدخل جرانجر مفهوم السببية في الإقتصاد القياسي خلال عام 1969م، و هذا الأخير يسمح بالتمييز بين المتغيرات الداخلية والخارجية بحيث نبدأ بتعريف السببية ثم الطرق التي تسمح لنا باختبارها.

نقول عن المتغير العشوائي X يسبب المتغير العشوائي Y، إذا كانت هناك معلومات في ماضي X مفيدة في التنبؤ بY، وهذه المعلومات غير موجودة في ماضي Y، حيث لدينا هنا مسلمتان هما: السببية لا تطبق إلا على المتغيرات العشوائية؛ الماضي والحاضر يمكن أن يسبب المستقبل والعكس غير ممكن. فإذا رمزنا للمعلومات المأخوذة في ماضي السياق العشوائي X و Y على التوالي كما يلي:

$$\tilde{X}_t = \{X_t, X_{t-1}, \dots\}$$

$$\tilde{Y}_t = \{Y_t, Y_{t-1}, \dots\}$$

ورمزنا لخطأ التنبؤ بالإعتماد على المعلومات المتوفرة كما يلي:

$$e(X/\text{inf}) = X - E(X/\text{inf})$$

$$e(Y/\text{inf}) = Y - E(Y/\text{inf})$$

يعتمد جرانجر على تباين خطأ التنبؤ  $V[e]$  لدراسة السببية، فهو يرى أنه كلما كان هذا التباين ضعيفاً كان المتغير مفسراً تفسيراً جيداً، وبناءً على ذلك فهو يميز بين أربعة أنواع من السببية:

أ- السببية وحيدة الإتجاه: نقول عن X تسبب Y إذا تحققت المتراجحة التالية:

$$V[e(Y_t/\tilde{Y}_{t-1}, \tilde{X}_{t-1})] < V[e(Y_t/\tilde{Y}_{t-1})]$$

وهذا يعني أن ماضي X يُحسن من تنبؤ Y في اللحظة (t)، وهو أفضل من الإعتماد فقط على ماضي Y؛

ب- السببية في الإتجاهين: هي تعني أن X تسبب في Y و Y تسبب في X، وتكون لدينا المتراجحات الآتية محققة:

$$V[e(Y_t/\tilde{Y}_{t-1}, \tilde{X}_{t-1})] < V[e(Y_t/\tilde{Y}_{t-1})]$$

$$V[e(X_t/\tilde{Y}_{t-1}, \tilde{X}_{t-1})] < V[e(X_t/\tilde{Y}_{t-1})]$$

وهذا يعني أن ماضي X يحسن من تنبؤ Y، وأن ماضي Y يحسن من تنبؤ X.

ت- السببية الآتية: هي تعني أن القيمة الحالية ل X تسبب القيمة الحالية ل Y، وتكون المتراجحة الآتية محققة.

$$V[e(Y_t/\tilde{Y}_{t-1}, \tilde{X}_t)] < V[e(Y_t/\tilde{Y}_{t-1}, \tilde{X}_{t-1})]$$

ث- السببية المتباطئة (الأجلة): القيم الماضية ل X تسبب القيم الحاضرة ل Y، ومن تم تكون المتراجحة الآتية محققة:

$$V[e(Y_t / \tilde{Y}_{t-1}, \tilde{X}_{t-m})] < V[e(Y_t / \tilde{Y}_{t-1})]$$

خطوات اختبار السببية :

- نقوم بتقدير المعادلة التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS):

$$Y_t = \Phi_1(B)Y_t + \Phi_2(B)X_t + \varepsilon_t$$

$$\text{حيث أن: } \Phi_1(B) = \sum_{i=1}^p \phi_{1i} \cdot B^i \text{ و كذلك: } \Phi_2(B) = \sum_{i=1}^p \phi_{2i} \cdot B^i$$

ثم نحسب مجموع مربعات انحرافات القيم الفعلية عن المقدرة ونرمز لها بالرمز: **SCR1**

- نقوم بتقدير المعادلة التالية:

$$Y_t = \Phi_1(B) \cdot Y_t + \varepsilon_t$$

ثم نحسب مربعات انحرافات القيم الفعلية عن القيم المقدرة ونرمز لها بالرمز: **SCR2**

- نحسب إحصائية الاختبار  $F_C$  حسب العلاقة التالية:

$$F_C = \frac{(SCR2 - SCR1) / P}{SCR1 / (M - N)}$$

حيث أن:  $M = T - \text{MAX}(p, q)$  و  $N = p + q + 2$

بجيث: **T**: عدد المشاهدات؛

**P**: عدد التباطؤات الزمنية للمتغيرات الداخلية؛

**Q**: عدد التباطؤات الزمنية للمتغيرات الخارجية.

نضع فرضية العدم  $H_0$  التي تقول إن  $X_t$  لا تُسبب  $Y_t$  ثم نقارن  $F_{cal}$  (المحسوبة) مع  $F_{tab}$  (الجدولية) عند مستوى المعنوية  $\alpha\%$  ونقل فرضية العدم إذا كان:  $F_C < F_{\alpha}(P, (M-N))$ .

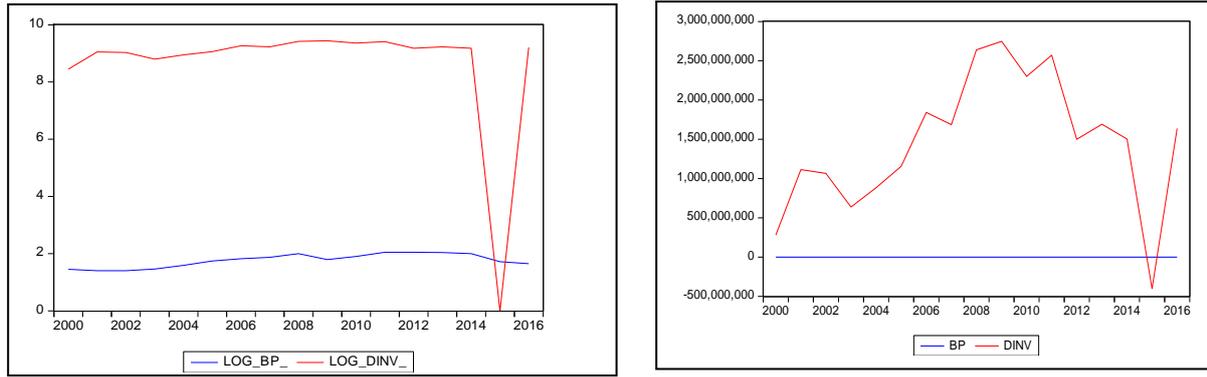
دراسة قياسية لأثر التغيرات في أسعار البترول على الإستثمار الأجنبي المباشر.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس العلاقة السببية بين كلا من الإنفاق الوطني الإجمالي والإصدار النقدي وأثرهما على التضخم الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2016م)، ومن أجل التحليل التطبيقي لهذا الأثر سوف نتبع المنهجية التالية:

في المرحلة الأولى سنقوم بتحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة بالإعتماد على اختبار جذر الوحدة؛ حيث يتم استخدام اختبار جذر الوحدة للتعرف على درجة تكامل السلسلة الزمنية للمتغيرات الإقتصادية محل الدراسة لمعرفة ما إذا كانت المتغيرات مستقرة أم لا. وسوف تعتمد هذه الدراسة على اختبار ديكي- فوللر الموسع (ADF) واختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلاسل الزمنية)، ثم في مرحلة ثانية نقوم باختبار وجود علاقة طويلة المدى بين كلا من تغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية (BP) وتدفق الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر (DINV) بالإعتماد على منهجية التكامل المشترك، وفي المرحلة الثالثة والأخيرة ننتقل لتعيين وتحديد اتجاه العلاقة بين تلك المتغيرات الثلاثة، ولقد اعتمدنا في دراستنا على المعطيات السنوية التي تصدرها هيئات رسمية: بنك الجزائر، البنك العالمي، صندوق النقد الدولي خلال الفترة من (2000-2016م).

**عرض السلاسل الزمنية:** لدراسة وتحليل العلاقة السببية بين كلا من تغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية (BP) وتدفق الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر (DINV) بين عامي 1970 و 2016م من الناحية الإحصائية طبقنا المنهجية المذكورة أعلاه، وقبل استعراض النتائج الإحصائية للدراسة قمنا بتحليل تطور كلا من تغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية (BP) وتدفق الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر (DINV) في الجزائر بين عامي 1970 و 2016م (أنظر الشكل (1) أسفله)، وبالنظر إلى صورة واضحة عدم استقرار السلسلتين، ولكنها لا تبين هل يعود عدم الإستقرار هذا لوجود جذر الوحدة أم لا، ومن ثم لا بد لنا من اختبار جذر الوحدة (أي عد استقرار السلاسل الزمنية).

الشكل رقم (3): تمثيل السلاسل الزمنية.



المصدر: مخرجات البرمجية 9 Eviews اعتماداً على الجدول (1) من الملاحق

### فحص الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة.

إن فحص الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات موضع الدراسة تعد الخطوة المنهجية الضرورية الأولى في كل الدراسات التطبيقية التي تدرس وجود و نمط واتجاه العلاقات بين المتغيرات؛ إذ أن اختبار التكامل المشترك و السببية بين مختلف المتغيرات يتطلب معرفة مستوى سكون السلسلة وكذا درجة تكاملها.

في هذه الدراسة قمنا باختبار استقرارية (سكون) السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة بالإعتماد على منهجية اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)؛ ومن أجل اختبار وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية هناك العديد من الإختبارات الإحصائية التي اعتمدنا عليها في دراستنا هذه على اثنين منها فقط لجودة نتائجهما وكثرة استخدامهما؛ وهما: اختبار (Augmented Dickey-Fuller test: ADF) (1981) وكذا اختبار (Phillips-Perron test: PP. 1988).

سوف نعتمد في هذه الدراسة على اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) واختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة (أي عدم استقرار السلاسل الزمنية). والجدول رقم (2) (أنظر المرفقات) يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة، والتي بين أن متغيرات الدراسة وهي: أسعار النفط (LOG(BP))، تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر (LOG(DINV)) خلال الفترة (2000-2016م) وجدناها كلها غير مستقرة في المستوى باستعمال اختبار (ADF) عند مستويات المعنوية المختلفة سواءً (1%) أو (5%) أو (10%)، كما يبينه الجدول (2) من الملاحق؛ حيث أن جميع القيم المقدرة لقيم (t) باستخدام اختبار (ADF) أقل من القيم الجدولية (الحرجة) في قيمها المطلقة، مما يعني أنها غير معنوية إحصائياً، وعليه فإنه يتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم سكون المتغيرين محل الدراسة في مستوياتها، إلا أنه و عند احتساب الفروق الأولى لهذه المتغيرات فإننا وجدناها قد استقرت وهذا باستعمال اختبار (ADF) وهذا سواءً بالنموذج القاطع والاتجاه العام أو بالنموذج القاطع فقط أو بدون القاطع وبدون الاتجاه العام في حالة عدم وجود لا القاطع ولا الاتجاه العام (أنظر الجدول رقم (2))؛ مما يعني أن متغيرات دراستنا مستقرة عند المستوى المعنوية (5%) وتتبع نموذج القاطع.

### تحديد عدد مدد الإبطاء الزمني Lag Inteval :

بعد إجراء السببية بطريقة جرانجر (Granger) أظهرت النتائج من خلال المعايير المختلفة (LR, FPE, AIC, SC, HQ) بأن أحسن تخلف الذي يعطي أفضل النتائج هو التخلف الرابع (أنظر الجدول -3- من المرفقات). اختبار العلاقة السببية بين تطور أسعار النفط وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2016م):

بتطبيق منهجية جرانجر للعلاقة بين أسعار النفط (LOG(BP))، وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر (LOG(DINV)) خلال الفترة (2000-2016م)، ومن خلال اختبار فيشر (F) و بعد مقارنة  $F_{cal}$  (المحسوبة) مع  $F_{tab}$  (الجدولية) نجد أن (أنظر الجدول -4- من الملاحق)، وهذا يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد من أسعار النفط (LOG(BP)) إلى تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر (LOG(DINV)) عند مستوى المعنوية الإحصائية (5%)، أما بالنسبة للعلاقة العكسية فهي غير محققة لأن إحصائية  $F_{cal}$  (المحسوبة) أقل من  $F_{tab}$  (الجدولية) عند مستوى المعنوية (5%)؛ حيث أن  $F_{cal} = 1.51$  باحتمال  $(P = 0.35)$  وهي أكبر من  $(P = 0.05)$ ؛ أي أنها غير معنوية إحصائياً عند مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي نستنتج وجود علاقة سببية في اتجاه واحد فقط تتجه من أسعار النفط إلى تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2016م)، أما العلاقة العكسية فهي غير محققة.

تقدير نموذج VAR: بالنظر إلى قيم معايير تحديد عدد مدد التباطؤ الزمني في الجدول (3)، وكذا نتائج اختبار السببية في الجدول (4)، و من أجل التوفيق فيما بينهما نختار أربع فجوات زمنية عند تقدير نموذج VAR بين أسعار النفط (LOG(BP)) و تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر (LOG(DINV)) كما يُشير إلى ذلك المعايير السابقة، وفيما يلي معادلة نموذج متجه الإنحدار الذاتي بدرجة إبطاء (P = 4) كما يلي:

$$\text{LOG}(\text{BP}) = 4.194\text{e-}13*\text{LOG}(\text{BP}_{t-1}) - 4.50\text{e-}13*\text{LOG}(\text{BP}_{t-1}) + 1.34\text{e-}13*\text{LOG}(\text{BP}_{t-1}) - 6.94\text{e-}13*\text{LOG}(\text{BP}_{t-1}) - 1.52\text{e-}14*\text{LOG}(\text{DINV}_{t-1}) + 7.58\text{e-}13*\text{LOG}(\text{DINV}_{t-1}) + 3.32\text{e-}14*\text{LOG}(\text{DINV}_{t-1}) + 4.21\text{e-}13*\text{LOG}(\text{DINV}_{t-1}) - 8.49\text{e-}12 + 0.99*\text{LOG}(\text{BP}) + 4.78\text{e-}15*\text{LOG}(\text{DINV})$$

$$\text{LOG}(\text{DINV}) = 1.51\text{e-}13*\text{LOG}(\text{BP}_{t-1}) + 5.31\text{e-}14*\text{LOG}(\text{BP}_{t-1}) - 1.09\text{e-}12*\text{LOG}(\text{BP}_{t-1}) + 1.55\text{e-}12*\text{LOG}(\text{BP}_{t-1}) - 8.62\text{e-}15*\text{LOG}(\text{DINV}_{t-1}) - 4.052\text{e-}13*\text{LOG}(\text{DINV}_{t-1}) - 5.08\text{e-}13*\text{LOG}(\text{DINV}_{t-1}) - 3.41\text{e-}13*\text{LOG}(\text{DINV}_{t-1}) + 8.43\text{e-}12 + 1.11\text{e-}12*\text{LOG}(\text{BP}) + 1*\text{LOG}(\text{DINV})$$

وهذا ما يؤكد تبعية الإقتصاد الجزائري لتغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية من خلال دراستنا لاتجاه العلاقة السببية بين المتغيرين (LOG(BP)) و (LOG(DINV)) ، وهو ما يحتم على السلطات العمل على تنويع المداخل وتنويع الإقتصاد.

### III- النتائج ومناقشتها :

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة بتحليل العلاقة السببية بين كلا من تطور أسعار النفط في الأسواق الدولية و تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 2000 حتى 2016م، تطرقنا بصورة مختصرة إلى الجانب النظري الخاص بالمتغيرين محل الدراسة والعلاقة بينها، وبما أن الدراسة متعلقة بالإقتصاد الجزائري قدمنا عرضاً وجيزاً عن تطورات الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال (1962م) و بصفة خاصة على سيرورة تطور تلك المتغيرات حتى سنة 2016م و الوقوف على أهم معالمها، و لتحقيق هذه الدراسة تم استخدام الطرق الإحصائية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، انطلاقاً من استخدام اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمعرفة الخصائص الإحصائية للمتغيرات محل الدراسة، وبعد ذلك تحديد طبيعة العلاقة بين كلا المتغيرين باستخدام نماذج جرانجر، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- بينت نتائج اختبارات الإستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة أن المتغيرات الإقتصادية غير مستقرة في المستوى إلا أنها تكون مستقرة في الفروق الأولى و يمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل (2)؛

- بينت النتائج الإحصائية لاختبار العلاقة السببية بطريقة جرانجر إلى وجود علاقة سببية في اتجاه واحد (1) تتجه من تغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة للجزائر عند مستوى المعنوية الإحصائية 5%، أما العلاقة العكسية فهي غير محققة عند مستوى المعنوية الإحصائية 5%؛

- إن هذه النتائج الإحصائية تنسجم وواقع السياسة الاقتصادية عامة المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث لا يزال الإقتصاد الجزائري يوصف بأنه اقتصاد ريعي يعتمد فقط على تصدير المحروقات، وأن كل التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد سببها تغيرات أسعار البترول في الأسواق الدولية؛ حيث تميزت هذه الفترة بزيادة الإعتماد على المحروقات أكثر؛ خاصة مع ازدياد تبعية الجزائر للصادرات من المحروقات أكثر فأكثر خلال العشرية، حيث كانت نسبة الصادرات من غير المحروقات حوالي 3.4 في المائة من مجموع الصادرات سنة 1999م لتتخفف سنة 2010م إلى حوالي 1.7 في المائة فقط.

### IV- الخلاصة :

على هذا الأساس وبما أن تطورات أسعار البترول لا تؤثر في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، يمكن الإشارة إلى أهم الأليات الفاعلة لإستقطاب هذا النوع من الإستثمار إلى الجزائر بالمستوى المطلوب، كما أن الدول التي توفرها تحظى بموقع تنافسي جيد عن غيرها تتمثل في لا بد من تقديم الحوافز الضريبية، والمالية، والضمانات إضافة إلى الإرتقاء بالإطار المؤسسي، و التنظيمي إلى جانب توفير كل من تكاليف الإنتاج المنخفضة و الإستقرار السياسي، والإقتصادي كذلك ضرورة بناء سياسة مفهومة تحدف إلى النهوض بالإقتصاد الوطني، العمل على ربط مخرجات المنظومة التعليمية ومتطلبات سوق العمل بما في ذلك حاجة المستثمرين الأجانب، لا بد أيضا من مراعاة كل من مستوى و جودة، و تنوع الإجراءات والخدمات التي يطلبها المستثمرين الأجانب بدون إهمال الأسواق المالية، والمصرفية متطورة إلى جانب محاولة تسهيل مشاركة رأس المال الأجنبي برأس المال الوطني للإستفادة من الإدارة ، و الخبرة الأجنبية كإلغاء فرض القاعدة المنظمة للإستثمار الأجنبي

المباشر(51\_49)،و التي تنص على منح الأولوية للطرف الجزائري على الشريك الأجنبي في كل القطاعات الإقتصادية، بمعنى حصول الشريك الجزائري على نسبة51 بالمائة من رأس مال المشروع، في حين لا تتعدى حصة الشريك الأجنبي 49 بالمائة من رأس مال المشروع، لا بد أيضا من توفير المناخ الملائم و الجاذب للإستثمار الأجنبي مع محاولة خلق مساواة بالمزايا والخدمات الممنوحة للإستثمارات المحلية والأجنبية، إضافة إلى جعل السياسات المالية، والنقدية، والتجارية كآليات تساعد على جذب الإستثمارات الأجنبية كتوفير القروض بمعدلات مقبولة مع تسهيل عمليات التحويل، كذلك لا بد من تعزيز القدرة التنافسية للإقتصاد الوطني مع التركيز على إحترام مضمون الإتفاقات المبرمة بينها، وبين الدول الأخرى.

- ملاحق :

**الجدول(1رقم):تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(DINV) وأسعار النفط (BP) خلال الفترة (2000-2016م).  
الوحدة: دولار أمريكي**

السنوات	BPأسعار النفط	DINVالإستثمار الأجنبي المباشر
2000	28.50	280100000
2001	24.85	1113105541
2002	25.24	1065000000
2003	29.03	637881239
2004	38.66	881851385
2005	54.64	1156000000
2006	65.85	1841000000
2007	74.95	1686736540
2008	99.97	2638607034
2009	62.25	2746930734
2010	80.15	2300369124
2011	112.94	2571237025
2012	111.05	1500402453
2013	108.97	1691886708
2014	100.23	1503453102
2015	53.07	-403397081
2016	45.01	1637370975

-المصدر: بالنسبة للإستثمار الأجنبي المباشر : البنك الدولي (تم التحميل بتاريخ2018/5/1م)، عنوان الموقع الإلكتروني:

<https://data.worldbank.org/country/algeria>

- بالنسبة لأسعار البترول بنك الجزائر (تم التحميل بتاريخ2018/5/1م)، عنوان الموقع الإلكتروني:

<http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm>

**الجدول (رقم 2): اختبار جذر الوحدة للمتغيرات بالأسعار الجارية عند مستوى السلاسل الزمنية وكذا الفروق الأولى.**

المتغيرات	الخصائص	مستوى المعنوية و الإختبارات	INTERCEPT	TREND AND INTERCEPT	NONE
	القيم الحرجة	1%	-3.920350	-4.667883	-2.717511
	Critical Value	5%	-3.065585	-3.733200	-1.964418
		10%	-2.673459	-3.310349	-1.605603

0.215991	-0.186881	-1.431379	قيمة T	المستوى	Log(BP)
-3.023721	-3.719342	-2.956384	قيمة T	الفروق الأولى	
-0.892168	2.095421	-3.996338	قيمة T	المستوى	Log(DINV)
-7.404892	-8.027155	-7.340273	قيمة T	الفروق الأولى	

المصدر: مخرجات البرمجية 9 Eviews version

الجدول (رقم 3): اختيار عدد فترات الإبطاء الزمني.

VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: LOG_DINV_						
Exogenous variables: C LOG_BP_						
Date: 01/16/19 Time: 00:42						
Sample: 2000 2016						
Included observations: 13						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-29.58694	NA	7.569410	4.859530	4.946445	4.841665
1	-29.20399	0.589150	8.373307	4.954461	5.084834	4.927663
2	-28.28461	1.272997	8.581338	4.966863	5.140693	4.931133
3	-28.26531	0.023749	10.19159	5.117740	5.335029	5.073078
4	-24.05486	4.534332*	6.432733*	4.623825*	4.884571*	4.570230*
* indicates lag order selected by the criterion						
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)						
FPE: Final prediction error						
AIC: Akaike information criterion						
SC: Schwarz information criterion						
HQ: Hannan-Quinn information criterion						

المصدر: مخرجات البرمجية 9 Eviews version

الجدول (رقم 4): اختبار السببية لجرانجر.

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 01/16/19 Time: 00:39			
Sample: 2000 2016			
Lags: 4			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOG_BP_ does not Granger Cause LOG_DINV_	13	3.02320	0.1546
LOG_DINV_ does not Granger Cause LOG_BP_		1.51303	0.3490

المصدر: مخرجات البرمجية 9 Eviews version

- الإحالات والمراجع :

Gourieroux. (1990). Monfort.

إيهاب إبراهيم محمد إبراهيم. (2011). المؤشرات الإقتصادية الكلية و إنعكاساتها على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في مصر: دراسة قياسية مقارنة مع تركيا والصين خلال الفترة 2007\_1992م. 35\_39. أطروحة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص: فلسفة الاقتصاد، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.

. Consulté le 01 22, 2016, sur [WWW.DHAMAN.ORG](http://WWW.DHAMAN.ORG)

تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. (2011). الكويت

. (s.d.). Récupéré sur [www.sasapost.com/reasons-for-oil-price-drop](http://www.sasapost.com/reasons-for-oil-price-drop). (2014). Consulté le 01 22, 2016, sur [WWW.ANDI.DZ](http://WWW.ANDI.DZ)

تقرير الإستثمار. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.

تقرير الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة . فبراير 2015. قانون الإستثمار في الجزائر. الجزائر.

حمد الراحي. (2014). حلقة نقاشية حول: تراجع أسعار النفط و أثره في اقتصاديات العالم العربي. مركز الجزيرة للدراسات. 04 ,

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي .(s.d.). Éd. Récupéré sur ا. (s.d.). هل أصبحت "معادلة العرض و الطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية  
الراهنة: www.dohainstitute.org/release/f996ec0b-adbd-4e8e-b4c8-2909807b76d6

التقرير الإقتصادي العربي الموحد. 2000 و 2015 أبو ظبي \_الامارات العربية المتحدة. Consulté le 01 22, 2016, sur  
WWW.ATFP.ORG.AE

التقرير الإقتصادي العربي الموحد. (2011). التطورات في مجال النفط والطاقة .

التقرير الإقتصادي العربي الموحد. (2012). التطورات في مجال النفط والطاقة .

التقرير الإقتصادي العربي الموحد. (2013). التطورات في مجال النفط و الطاقة .

التقرير الإقتصادي العربي الموحد. (2014). التطورات في مجال النفط والطاقة .

النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. أبريل 2015 السنة. 15، (04)41

الإدارة الإقتصادية للأوبك .(2009) الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها الأولية المحتملة على صناعة البترول في الأقطار العربية. مجلة

النفط و التعاون العربي. 17، (128)35 ,

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك. أعداد مختلفة 2007 و 2008 و 2009. تقرير الأمين العام .

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك. 2008. التقارير الشهرية لأسواق النفط .

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوبك. 2008 و 2009. تقرير الأمين العام .

وليد ببي .(2014\_2015). أليات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، في ظل الأزمة المالية الحالية ،دراسة حالة دول شمال إفريقيا. أطروحة لنيل

شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، تخصص :إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية . 127\_128 ،قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم

الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة \_الجزائر .

مرسوم تشريعي .(2016)المرسوم التشريعي رقم 09\_16 المتعلق بترقية الإستثمار .الجريدة الرسمية رقم 03 ، /46المادة

05 و12 و13 و15 و16 و17 و18 و24.

حسين محمد مصلح محمد. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 08 26 ،2017، من WWW.GOOGLE.AE

كريستوف ألسوب و بسام فتوح .(2010). تطورات النفط و الغاز الطبيعي و انعكاساتها على البلدان العربية. مجلة النفط والتعاون العربي ،(135)

و16 و37 .

عبد المجيد قدي .(2005). مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية( دراسة تحليلية تقييمية) .الطبعة الثانية.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

حدة رايس ومروة كرامة .(2012). تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية:دراسة

تحليلية .مقال مقدم ل :مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية.العدد الثاني عشر.65\_70

مروان شموط، كنجو عبود كنجو .(2008). أسس الإستثمار .جمهورية مصر العربية :الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

المركز الوطني للإحصاءات والإعلام الألي للجمارك.(s.d.). Récupéré sur www.cnis.dz

التقرير الاقتصادي العربي الموحد .(2010). التطورات في مجال النفط و الطاقة .